

عكس

اليوم الخامس

مشاكل عملية فى التحكيم

المستشار الدكتور

ابراهيم مصطفى مكارم

جمعية المهندسين الكويتية

دورة التحكيم الهندسي

المُعقدة من ٢٠ - ٢٤ يناير ١٩٩٠

محاضرة

بعض المشكلات العملية

في

التحكيــــــــــــــــم التجــــــــــــــــري

الدكتور / ابراهيم مكارم

تقديم :

تأتى هذه المحاضرة خاتمه للمحاضرات التى انتظمتها الدورة التدريبية لتكون بمثابة مراجعة لما احتوته ماسبقته من محاضرات ، وملخصا لبعض أمور شارت فيها ، ولاشك أن مشاركة أعضاء الدورة ستكون لها عامل أكبر فى تحديد نطاق البحث وأبعاده ، ومن ثم فإن النص المكتوب لهذه المحاضرة سيكون " سابقا لأوانه " ، فنعتذر قارئه أن جاء مختصرا وضحلا ونكتفى فى شأنه بتناول ماعنون به متدرجين بمراحل التحكيم المختلفه ، وذلك على النحو التالى

اولا - الاتفاق على التحكيم

تناول هذا الامر استنادنا للدكتور وجدى راغب ونعود اليه لنعرض بعض المشكلات العملية التى يمكن ان ، تشور فى شأنه سواء كان ذلك عند الاتفاق عليه أو عند انعقاد التحكيم ، فعلى ضوء نص المادة ١٧٣ مرافعات قد ينص على التحكيم فى نص فى عقد ينظم موضوعا معيننا وقد ينص عليه فى اتفاق مستقل .

فان جاء النص فى عقد فان ضرورة تفادى النزاع المستقبل يقتضى أن ينص على عدد المحكمين ، ويجب أن ، يكون عدد (وترا) نص المادة ٢/١٧٤ مرافعات . كما يجب ان يبين كيفية اختيارهم

وعند انعقاد التحكيم ، قد لا يكون النص كافيا ويتخلف طرفاه عن وضع مشارطه تحكيم مفعله حينئذ تكتفى الهيئة التى تنظر التحكيم بالنص فى العقد وان تنظر التحكيم فى ظل نصوص التحكيم فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، اذ أنها بحسب هى بمثابة القانون الواجب التطبيق عند عدم وجود اتفاق مقايير

ويرتبط بغياب اتفاق طرفى التحكيم بعض المسائل المتعلقة بهذا الاتفاق ومن ذلك أتعاب المحكمين والنفقات الاداريه له ، وهو ماسنبحثه فى موضعه .

ثانيا - انعقاد التحكيم :

لتنفيذ التحكيم بناء على اخطار المحكم الخصوم خلال ثلاثين يوما من تاريخ قبول التحكيم بأول جلسة لنظر النزاع (م ١٧٩ مرافعات) وحينئذ يثور التساؤل حول مكان التحكيم والمناسب ان ينعقد التحكيم فى مكان محايد (فندق مثلا) ويتقاسم طرفا التحكيم مصاريف عقد التحكيم فى هذا المكان .

ثالثا - طلب رد المحكم وتنحيته :

مما يتعمل بمرحلة انعقاد التحكيم توافر الحيثية فى التحكيم بعفته قاضى ، ولكن المستقر أن الحيثية شرط فى المحكم الفرد او المرحج ، أما المحكم المختار من طرف النزاع فلا يشترط فيه الحيثية وضوابطها نص المادة ١٠٢ ، ١٠٤ مرافعات ، ويأتى الامل المقدم انطلاقا من نص المادة ١٧٨ مرافعات اذ ذهب ، " ولايجوز رده (اى المحكم) الا لاسباب تحدث او تظهر بعد تعيين شخصه . ويطلب الرد لذات الخ) ولما كان الفرض ان اختيار محكمى الطرفين يتم عند الاتفاق على التحكيم او عند تعيينهم بمعرفة المحكمة ومن ثم فان ملية كل منهما بطرف الخصومه تكون معلومه مسبقا فلا يجوز رد المحكم المختار من قبل طرف التحكيم عن ملته به .

استثنائي طلب الرد له موعد خاص هو خمسة أيام من تاريخ الرد .

رابعاً - اتعاب التحكيم عند غياب الاتفاق عليه :

قد يتم تحديد الاتعاب بمعرفة هيئة التحكيم إذا كانت مفوضه في ذلك وضوابط هذه الاتعاب أن يراعى فيها حجم التحكيم من حيث المطالبات الواردة به وما يتطلبه من جهد مع الأخذ في الاعتبار العرف السائد والسوابق في هذا المجال .

خامساً - تنفيذ التحكيم (تفرقه بين التحكيم الاجنبى والتحكيم الوطنى)

الامل في حكم التحكيم الاجنبى أن يجرى تنفيذه وفقاً لاتفاقيه نيويورك المتعلقة بتنفيذ احكام المحكمين الاجنبية ، ولكن جرى العرف لدى الجهات الحكوميه واطهارا لحسن نواياها الى القبول بتنفيذ الاحكام الاجنبيه دون اتباع اجراءات فى شأنها .

اما فى شأن التحكيم الوطنى " فتجرى فى شأنه مانعت عليه ماده ١٨٣ مرافعات التى تنص على :

- " يصدر حكم المحكمين بأغلبيه الاراء ، وتجب كتابته "
- " ويجب أن يشمل بوجه خاص على صوره من الاتفاق على "
- " التحكيم ، وعلى ملخص أقوال الخصول ومستنداتهم "
- " وأسباب الحكم ومنطوقه وتاريخ صدوره والمكان "
- " الذى صدر فيه وتوقيعات المحكمين "

- " " واذا رفض واحد أو أكثر من المحكمين "
- " " توقيع الحكم ذكر ذلك فيـه . ويكون "
- " " الحكم صحيحا اذا وقعتة أغلبية المحكمين "
- " " ويجرى الحكم باللغة العربية مالم يتفق "
- " " الخصوم على غير ذلك ، وعندئذ يتعين "
- " " أن ترفق به عند ايداعه ترجمة رسمية "
- " " ويعتبر الحكم صادرا من تاريخ "
- " " توقيع المحكمين عليه بعد كتابته . "

.